

مذكرات جلب

بقتضي حضور الاشخاص التالية ايمانهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
كارل ديمونيك مادر تاتر	بداية عمان	٩٧٧/٦/١٦	٨ صباحاً	التسبب بالوفاة
احمد موسى عبد الرحمن	صلح عمان	٩٧٧/٦/٢١	"	جناية
بدیع مصطفى جبر	"	٩٧٧/٦/٢٢	"	"
عمر احمد بدران	"	"	"	"
ابراهيم محمد احمد الصالح	"	٧٧/٦/٣٠	"	"
عبد العزيز اسماعيل يوسف	"	٩٧٧/٦/٢٣	"	"
ابراهيم اسماعيل حمدان الدباس	"	"	"	"
خالد عبد المجيد عبد العال	"	٩٧٧/٧/٩	"	شيك بدون رصيد
عدنان محمد المحروم	بداية الزرقاء	٩٧٧/٧/٣١	"	الاختيال
حسين عطية حمد	صلح الزرقاء	٩٧٧/٦/١٦	"	مخالفة سير
خضر طعمه عبد القادر	"	"	"	"
محمد احمد مسلم	"	"	"	"
احمد تيسير عيد حسين	"	"	"	"
موسى عبد المجيد محمود	"	"	"	"
فوزي محمد سعيد حسين	"	"	"	"
عبد الحميد عبد الكريم الطارودي	صلح عجلون	٩٧٧/٦/٢٨	"	اعطاء شيك بدون رصيد
محمد سليم القوله	صلح معان	٩٧٧/٦/٢٦	"	مخالفة قانون الآثار
عبد الوهاب عبد الله الحميدي	صلح الكرك	٩٧٧/٦/٣٠	"	التسبب بالايذاء
محمد الحمد المسعود المساعد	صلح سمر	٩٧٧/٦/٨	"	اساءة الامانة
ياسين محمد محمود درويش	"	"	"	زراعة
عبد الله محمد خميس	صلح السلط	٩٧٧/٦/٢٥	"	سير
علي فائق محمد هوش	صلح اربد	٩٧٧/٦/٩	"	صدوم
عليان رخص عليان الشراري	الجوارك البدائية	٩٧٧/٦/١٨	"	الشيكات
سليمان صبحي فريته	امانة العاصمة	٩٧٧/٦/١٢	"	التهرب
محمد اسماعيل عطيه	"	"	"	عواقب
	"	"	"	سير

الجمهورية الهاشمية **للمملكة الأردنية الهاشمية**

الخميس ٢٩ جبايى الثاني سنة ١٣٩٧ هـ الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٧٧ م. العدد ٢٧٠٥

الفهرس

صفحة	قانون	رقم	سنة
١٤٤٠	قانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين الاردنيين	(٢٦)	سنة ١٩٧٧
١٤٤٤	نظام نشر الانتاج الثقافي وتوزيعه	(٣٨)	سنة ١٩٧٧
١٤٤٦	نظام الصندوق التعاوني للمحامين النظاميين	(٣٩)	سنة ١٩٧٧
١٤٤٩	نظام تشكيلات المجلس القومي للتخطيط	(٤٠)	سنة ١٩٧٧
١٤٥١	نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط الخابرات العامة	(٤١)	سنة ١٩٧٧
١٤٥٣	اتفاقية		
١٤٥٥	لر دفاع صادر عن وزير الصناعة والتجارة		

تجربة المرقن للمادة المؤرنية

هكذا من الأشهر

ج - عقد القروض والاتفاقات بموافقة رئيس الوزراء .

د - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية العامة للمؤسسة .

هـ - اعداد مشاريع الانظمة .

المادة ١٢ - أ - يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه مرة كل شهر على الاقل ، او كلما دعت الحاجة لذلك ويكون الاجتماع قانونيا اذا حضره ستة اعضاء على الاقل بمن فيهم الرئيس او نائبه .

ب - يصدر المجلس قراراته بالاجماع او باكثرية الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ١٣ - يتولى المدير المهام والصلاحيات التالية :

أ - تطبيق السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها .

ب - ادارة الجهاز التنفيذي للمؤسسة والاشراف على اعمال الموظفين والمستخدمين فيها .

ج - اعداد مشروع الموازنة العامة للمؤسسة وعرضه على المجلس .

د - اية صلاحيات اخرى يفوضها اليه المجلس او تنص عليها الانظمة التي تصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٤ - يفقد المتقاعد عضويته في المؤسسة اذا حكم عليه بآية جريمة من الجرائم التي تقع على امن الدولة الداخلي او الخارجي او القتل او باحدى الجرائم المحلة بالاخلاق والآداب العامة او جرائم التزوير او السرقة او الاختلاس .

المادة ١٥ - رئيس المجلس يمثل المؤسسة في علاقاتها مع الغير .

المادة ١٦ - تتكون الموارد المالية للمؤسسة من :

أ - الارباح والعوائد الصافية لمشاريع المؤسسة بما في ذلك وارداتها من الابحاث والدراسات التي تقوم بها لحساب الغير .

ب - القروض والمساعدات والهبات والتبرعات التي تقدمها الحكومة للمؤسسة او ترد اليها من اي مصدر آخر .

ج - المبالغ المتأثية من مصادر التمويل المحلية والعربية والاجنبية التي توافق عليها الحكومة .

د - ريع اموال المؤسسة المنقولة وغير المنقولة .

هـ - رسم الانتساب .

المادة ١٧ - تقوم القوات المسلحة الاردنية بتزيم اشغالها الى المؤسسة كلما كان ذلك ممكنا .

المادة ١٨ - يتم انعقاد وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتحديد رواتبهم ومساكن الامور المتعلقة بهم بانظمة خاصة تصدر لهذه الغاية ، كما تنظم الشؤون المالية واللوازم والاشغال العامة للمؤسسة بالطريقة ذاتها .

المادة ١٩ - بالرغم مما ورد في اي تشريع آخر يجوز الجمع بين الراتب الذي يتقاضاه اي شخص من المؤسسة وراتبه التقاعدي .

المادة ٢٠ - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات المؤسسة والمجلس تعيين مدققين قانونيين للاشراف على تلك الحسابات وتنظيم الحسابات الختامية للمؤسسة .

المادة ٢١ - اعتبارا من نفاذ احكام هذا القانون :

أ -ؤول الى المؤسسة جميع الاموال والموجودات والحقوق العائدة للمؤسسة الاردنية للمتقاعدين العسكريين ، وتتحمل جميع الالتزامات المترتبة عليها .

ب - تعتبر العقود والاتفاقات المبرمة مع المؤسسة الاردنية للمتقاعدين العسكريين وكأنها مفقودة مع المؤسسة وتصبح الخلف القانوني لها في كل ما اشتملت عليه من حقوق والالتزامات .

ج - ينتقل الاشخاص العاملون في المؤسسة الاردنية للمتقاعدين العسكريين بمن في ذلك الموظفون والمستخدمون والعمال الى المؤسسة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم .

المادة ٢٢ - يلغى (قانون المؤسسة الاردنية للمتقاعدين العسكريين) رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٤ ، وجميع ما طرأ عليه من تعديلات ، كما يلغى اي تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٧/٤/١٠

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الارواق والشؤون والقضايا الاسلامية كامل الشريف	وزير المنزل عصام العجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة احمد عبد الكريم الطراوله
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التعمير مروان القاسم
وزير العمل علي سحيمات	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

كل من الأشغال

مجلس الوزراء

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٩

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٧

نظام نشر الانتاج الثقافي وتوزيعه

صادر استنادا الى المادة (١١٤) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام نشر الانتاج الثقافي وتوزيعه لسنة ١٩٧٧) .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الوزير : وزير الثقافة والشباب

الوزارة : وزارة الثقافة والشباب

الدائرة : دائرة الثقافة والفنون

المادة ٣ - يتم تقديم النتاج الثقافي الى الوزارة بقصد نشره وتوزيعه وفقا لاحكام هذا النظام على الوجه التالي :-

أ - يقدم للكاتب الاردني كتابه الى الدائرة على ثلاث نسخ مطبوعا بالالة الكاتبة .

ب - يرفع مدير الدائرة الكتاب الى الوزير مع تنسيب منه يتضمن اسماء عدد من الاشخاص ذوي الاطلاع والمعرفة في موضوع الكتاب المقدم ويختار الوزير من بينهم لجنة من ثلاثة اشخاص لمراجعة الكتاب ودراسته .

ج - تتولى اللجنة دراسة الكتاب وتقديم توصياتها بشأنه على ان تتضمن هذه التوصيات ملخصا لموضوع الكتاب وتقييما له وللجنة ان تقترح ادخال اي تعديلات عليه بموافقة الكاتب .

د - للوزير ان يأذن بنشر مؤلفات اكتاب عرب ، او لكتاب آخرين بشرط المعاملة بالمثل مع مراعاة احكام المواد السابقة .

المادة ٤ - أ - يرفع مدير الدائرة توصيات اللجنة مع نسخ الكتاب الى الوزير مرفقة بتقرير منه عن نتيجة الدراسة .

ب - للوزير ان يقرر نشر النتاج الثقافي بناء على توصية اللجنة .

ج - تصدر اللجنة قراراتها بالاجماع او بالاكثريه .

المادة ٥ - اذا كان الكتاب مترجما يسأل المترجم عن الحصول على اذن مسبق من ناشره او مؤلفه حسب مقتضى الحال .

المادة ٦ - للوزير ان يأذن بترجمة اي كتاب بعد الحصول على موافقة ناشره او مؤلفه حسب مقتضى الحال . ويكلف من يراه مناسباً - بترجمته ويحدد مكافأته وفقا للاسس المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا النظام .

المادة ٧ - ترصد الدائرة في موازنتها السنوية المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٨ - أ - تنفق المخصصات المرسودة لتحقيق اغراض هذا النظام بقرار من الوزير بناء على تنسيب مدير الدائرة .

ب - يحدد الوزير قيمة المكافأة النقدية المقررة لكل كتاب وكيفية وشروط دفعها بما في ذلك اشراف الكاتب على مراجعة وتصحيح المسودات ، على ان لا تزيد المكافأة النقدية على الف دينار وحسب

التصنيف التالي :-

كتاب من الصنف أ الف دينار اردني

كتاب من الصنف ب ستماية دينار اردني

كتاب من الصنف ج ثلاثماية دينار اردني

ج - يحدد الوزير الاسس التي يتم بموجبها تصنيف الكتب على الوجه المبين في الفقرة (ب) من هذه المادة وتصرف المكافآت لاجراء لجنة الدراسة والتقييم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير

المادة ٩ - أ - يصبح الكتاب بعد دفع المكافأة ملكا للدائرة ويعطى الكاتب في هذه الحالة مائة نسخة منه لاستعماله

الشخصي شريطة عدم عرضها للبيع .

ب - للدائرة اعادة طبع الكتاب مقابل مكافأة تعطى للكاتب تعادل نصف المكافأة الاساسية التي تحقت

له اول مرة وبيع المكافأة عن كل طبعة اخرى ، وتقدم له خمسين نسخة مجانية في كل مرة للوزير ان يسمح للكاتب باعادة طبع كتابه على نفقته الخاصة .

المادة ١٠ - يعرض الكتاب للبيع للعموم بسعر الكلفة ويحدد الدائرة عدد النسخ المراد طبعا وتمن كل نسخة منها

المادة ١١ - للمدير بموافقة الوزير تقديم نسخ مجانية من الكتاب للهيئات والمعاهد والاشخاص على ان لا تزيد عن ٣٥٪

من كمية النسخ المطبوعة وله كذلك حق شراء وتوزيع واهداء ماقرره الوزارة من نسخ اي كتاب لم تطبعه

وترى تشجيعه محليا وعربيا ودوليا .

المادة ١٢ - للوزير ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ١٣ - تلغى احكام النظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٩ واي احكام اجبري تتعارض مع ماورد في هذا النظام .

١٩٧٧/٥/٢٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
وزير الخارجية والدفاع
مضر بدران

وزير
الاعمال
عدنان ابو عوده

وزير
السياحة والآثار
غالب بركات

وزير
المسند
احمد عبدالكريم الطراونة

وزير
الزراعة
صلاح جمعة

وزير
الانشاء والتعمير ووزير
دولة الشؤون الخارجية
حسن ابراهيم

وزير
الاولياء والشؤون
والمقدسات الاسلامية
كامل الشريف

وزير
المسند
مروان القاسم

وزير
الداخلية ووزير
التربية والتعليم بالوكالة
سليمان خرا

وزير
المواصلات ووزير
الصحة بالوكالة
عبد الرؤوف الزوايله

وزير
الشؤون البلدية والقروية
ووزير العمل بالوكالة
ابراهيم ايوب

وزير
الثقافة والشباب
عزت فواز ذرف

وزير
الصناعة
والنجارة
نجم الدين الدجاني

وزير
المالية
محمد الدباس

وزير
الاشغال العامة
سعيد يمين

وزير
العدل
علي صبيحات

هكذا من الأهل

نظام الصندوق التعاوني للمحامين النظاميين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٩

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٧

نظام الصندوق التعاوني للمحامين النظاميين

صادر بالاستناد لاحكام المادة ٧٨ و ٥/٤ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الصندوق التعاوني للمحامين النظاميين لسنة ١٩٧٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

القانون	: قانون نقابة المحامين النظاميين .
النقابة	: نقابة المحامين النظاميين
المجلس	: مجلس نقابة المحامين
الهيئة العامة	: الهيئة العامة للمحامين
المحامون الاساتذة	: المحامون الاساتذة المسجلة اسمائهم في سجل المحامين المزاويلين المتفرغين لعمال المحاماة المنصوص عليها في القانون والذين يمارسونها بصورة فعلية .
المحامون المتدربون	: المحامون المسجلة اسمائهم في سجل المحامين المتدربين المتفرغين للتدريب المنصوص عنه في القانون والذي يمارسونه بصورة فعلية .
الصندوق	: الصندوق التعاوني للمحامين النظاميين بموجب هذا النظام .
اللجنة	: لجنة ادارة الصندوق .
المنتفعون	: المحامون الاساتذة والمتدربون المستفيدون من الصندوق بحسب تعريفهم في هذا النظام .

المادة ٣ - يؤسس في النقابة صندوق تعاوني لتأكيد وتعزيز روح التعاون الثقافي يهدف الى تحقيق الغايات التالية .

- ١ - تسديد الرسوم السنوية المستحقة على المحامين الاساتذة ورسوم التسجيل المستحقة على المتدربين لدى تسجيلهم محامين اساتذة حسب النسبة التي يقررها المجلس كل سنة بناء على تنسيب اللجنة لكل حالة من الحالتين .

ب - تسديد اية اقساط تأمين جماعي يتم عن طريق النقابة المستحقة على المنتفعين حسب النسبة التي يقررها المجلس كل سنة بناء على تنسيب اللجنة .

ج - تقديم معونة عاجلة مقدارها الف دينار في حالة وفاة احد المحامين الاساتذة على ان يتم دفعها بنفس الصورة التي يتم فيها دفع المعونة العاجلة المقررة بمقتضى نظام التقاعد والضمان الاجتماعي للمحامين النظاميين النافذ المفعول ، وعلى ان يتم استرداد ما يدفع لهذه الغاية من المحامين الاساتذة بالتساوي عند تسديد الرسوم السنوية عن السنة التالية لدفع المعونة .

د - توزيع اي فائض بعد تنزيل مجموع ما اتفق فعلا من واردات الصندوق حتى نهاية السنة المالية على الحالات المنصوص عليها في هذه المادة والمبلغ المقرر للاحتياطي السنوي بموجب هذا النظام ، على انه يحق للمجلس صرف مبالغ شهرية للمنتفعين تحت الحساب .

الفصل ٤ - تتألف موارد الصندوق من المصادر التالية .

- ١ - رسم التسجيل التعاوني الذي يستوفى من المنتفعين بمعدل عشرة ذنانير من المحامي الاستاذ وخمسة ذنانير من المحامي المتدرب .
- ب - رسم اعادة التسجيل التعاوني الذي يستوفى من المنتفعين بمعدل خمسين في المائة من قيمة رسم التسجيل التعاوني المستحق بمقتضى الفقرة السابقة .
- ج - الرسم السنوي التعاوني الذي يستحق في موعد لا يتجاوز نهاية كانون الثاني من كل عام بمعدل دينارين شهريا للمحامي الاستاذ ودينار واحد للمحامي المتدرب .
- د - نصف رسوم ايراز الركالات المستحقة بمقتضى نظام الرسوم وطوابع المرافعة النافذ المفعول على ان تقوم النقابة بتحويل حصة الصندوق في نهاية كل شهر .
- هـ - خمسة بالمائة من اثمان مبيعات مطبوعات النقابة .
- و - ريع اموال الصندوق .
- ز - المساعدات والهبات التي تدفع للصندوق وللوصايا التي تخصص له على ان يوافق المجلس على قبولها .

المادة ٥ - أ - يرصد لحساب الاحتياطي السنوي للصندوق عشرين بالمائة من واردات الصندوق في نهاية كل شهر .

ب - يجوز استثمار مالا يزيد عن خمسين بالمائة من احتياطي الصندوق في اي مشروع يقرره المجلس بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ٦ - المنتفعون من الصندوق حسب احكام هذا النظام هم :-

- أ - المحامي الاستاذ شريطة ان يكون مسددا جميع الالتزامات المترتبة عليه لصندوق النقابة وخزائنة التقاعد والضمان الاجتماعي والصندوق التعاوني
- ب - المحامي المتدرب شريطة ان يكون مسددا كافة التزاماته المادية المترتبة عليه لصندوق النقابة وخزائنة التقاعد والضمان الاجتماعي والصندوق التعاوني وان يكون قد مضى ستة اشهر على تسجيله في سجل المحامين المتدربين .

المادة ٧ - يحرم من الانقطاع بالصندوق :-

- أ - المحامي الاستاذ الذي ينقل اسمه الى جدول المحامين غير المزاويلين او المتقاعدين .
- ب - المحامي المتدرب الذي يقرر شطب اسمه من جدول المحامين المتدربين على ان يعود له حق الانقطاع بالصندوق اذا اعيد تسجيله مرة اخرى .

المادة ٨ - أ - تتولى ادارة الصندوق لجنة ادارية مؤلفة من سبعة اعضاء .

هكذا من الأشغال

ب - ينتخب المجلس رئيس اللجنة من بين اعضاءه ويعين الستة الباقين من المنتفعين بالصندوق على ان يكون اربعة منهم من المحامين الاساتذة المنتفعين واثنان من المتدربين المنتفعين .

ج - تقوى اللجنة اختيار نائب الرئيس وامين السر وامين الصندوق من بين اعضاءها بالانتخاب .

د - تبقى اللجنة طيلة دورة المجلس الذي قام باختيارها . على انه يجوز استبدال كامل اعضاء اللجنة او اي منهم بقرار يصدر باكثرية ثلاثة ارباع اعضاء المجلس .

هـ - تراعي اللجنة في اجناعاتها وجلساتها احكام القانون والنظام الداخلي التي تطبق على اجناعات المجلس .

المادة ٩ - يشمل اختصاص اللجنة :-

أ - اعداد الموازنة السنوية للصندوق لمناقشتها واقرارها في اجتماع مشترك يضم المجلس واللجنة :-

ب - رفع التنسيب الى المجلس من اجل تحديد نسبة الخدمات المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا النظام .

ج - دراسة اية طلبات للمنتفعين تقدم الى اللجنة او تحال اليها من النقيب ورفع التوصية او التنسيب بشأن كل منها الى المجلس .

د - اعداد اية دراسات او اقتراحات لغايات تنظيم الصندوق ودعم موارده وزيادة خدماته لمناقشتها والبت فيها باجتماع مشترك يضم المجلس واللجنة .

المادة ١٠ - أ - يشرف المجلس على اللجنة وهو المرجع الاعلى في جميع شؤون الصندوق .

ب - يمثل النقيب الصندوق امام جميع الجهات وله ان يفوض رئيس اللجنة بذلك .

المادة ١١ - يعرض المجلس ميزانية الصندوق للسنة المالية المقبلة والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية كوازنة ملحة بميزانية النقاية على الهيئة العامة من اجل اقرارها مع ميزانية النقاية وحسابها الختامي .

المادة ١٢ - تودع اموال الصندوق ووارداته لدى اي من البنوك العاملة في المملكة الاردنية الهاشمية وفقا لما يقرره المجلس بناء على تنسيب اللجنة .

المادة ١٣ - تم مدفوعات الصندوق بموجب هذا النظام بنفس الاسلوب الذي يطبق على مدفوعات صندوق النقاية وتخزاة القاعد والضمان الاجتاعي .

١٩٧٧/٥/٢٩

الحسين بن طلال

وزير المجلس احمد عبد الكريم الطراونة	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاهلام عدنان ابو عودة	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير التصوين مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه
وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير العمل بالوكالة ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم بالوكالة سليمان عرار
وزير النقل علي اسحيمات	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجالي

نور الحسين بن طلال

بمقتضى المادتين ١٢٠ و ١٢١ من الدستور

والمادة ١٠ من قانون الموازنة العامة رقم (١) لسنة ١٩٧٧ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٧

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧

نظام تشكيلات المجلس القومي للتخطيط

صادر بالاستناد الى المادة (١٠) من قانون الموازنة العامة رقم ١ لسنة ١٩٧٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات المجلس القومي للتخطيط لسنة ١٩٧٧) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ .

المادة ٢ - يحدد عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف يعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ومخصصاتها

ملك المجلس القومي للتخطيط حسب ما هو مدرج في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءا منه .

١٩٧٧/٥/١٨

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاهلام عدنان ابو عودة	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير الداخلية احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التموين مروان القاسم
وزير النقل علي اسحيمات	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجالي	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

هكذا من الأشغال

رقمها	المادة	الدرجة أو الراتب	العدد لسنة ١٩٧٦	العدد لسنة ١٩٧٧	إيضاحات
١١ -	الوظائف المصنفة .				
١ -	إداري علاقات عامة	الاولى	١	١	
٢ -	كاتب / اداري	الثانية	٢	٢	الغاء وظيفة شاغرة وترقيع وظيفته من المادة (٥)
٣ -	باحث / محاسب	الثالثة	١	—	ترقيع وظيفة من المادة (٤)
٤ -	باحث / محاسب	الثالثة	٦	٧	
٥ -	كاتب	الثالثة	١	٣	الغاء وظيفة شاغرة
٦ -	كاتب / ناسخ	الرابعة	١	١	
١٢ -	الوظائف غير المصنفة		١٤	١٢	
١ -	كاتب	٤٢ دينار	—	١	
١/١ -	كاتب	٤١ دينار	١	—	
٢ -	كاتب	٣٨ دينار	—	١	
١/٢ -	كاتب	٣٧ دينار	١	—	
٣ -	مأمور مقسم	٣٣ دينار	—	٢	
١/٣ -	مأمور مقسم	٣٢ دينار	٢	—	
٤ -	مأمور آلة ناسخة	٣٢ دينار	—	٢	
١/٤ -	مأمور آلة ناسخة	٣١ دينار	٢	—	
٥ -	مراسل	٣١ دينار	—	٨	
٦ -	مراسل	٣٠ دينار	٩	١	الغاء وظيفة شاغرة
١/٦ -	مراسل	٢٩ دينار	١	—	
٧ -	سائق	٤٨ دينار	—	١	
١/٧ -	سائق	٤٣ دينار	٢	—	الغاء وظيفة شاغرة
٨ -	سائق	٤٤ دينار	—	١	
١/٨ -	سائق	٣٩ دينار	١	—	
١٣ -	الوظائف بمقرود		١٩	١٧	
١ -	رسام	٦٥ دينار	—	١	
١/١ -	رسام	٦٣ دينار	١	—	
			١	١	
			٣٤	٣٠	

مجلس الوزراء

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٧

لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٧٧

نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط

المخابرات العامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اسكان ضباط المخابرات العامة لسنة ١٩٧٧) ، ويقرأ مع النظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (١١) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخره :-
(او ما يعادلها من سنوات في الخدمة المدنية المصنفة حسب قانون التقاعد العسكري مضاعفا اليها مدة الخدمة العسكرية الفعلية) .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٧) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (على ان لا تزيد على عشرين سنة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (على ان لا تزيد على (٢٥) سنة) .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٨) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (اذا ابدى رغبته في ذلك بصورة خطية خلال تسعين يوما) الواردة فيها بعد عبارة (في الدائرة) والاستعاضة عنها بعبارة (باحاله على التقاعد او بالاستفتاء عن خدماته اذا ابدى رغبته في ذلك خطيا خلال سبعين يوما) .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٩) من النظام الاصلي بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

هكذا من الأشغال

ب - لا يجوز ان يعجاور الحد الاعلى للقرض الذي تقرر المينة تخصيصه لاي مشترك المبلغ المنصوص عليه لرتبته في الجدول التالي :-

٥١٠٠	: ملازم
٥٧٠٠	: ملازم اول
٦٣٠٠	: نقيب
٦٩٠٠	: رائد
٧٥٠٠	: مقدم
٨١٠٠	: عقيد
٨٧٠٠	: عميد
٩٣٠٠	: لسواء
٩٩٠٠	: فريقت

١٩٧٧/٥/١٨

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعلام عدنان ابو حوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور هبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام العجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعة
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبدالله ووف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التمويل مروان القاسم
وزير النقل علي سحبات	وزير الاشغال العامة سميد يينو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني
			وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

لر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المنري عقدها بين وزارة الصحة ومستشفى الجامعة الاردنية
بها التالي :-

اتفاقية

بين الاول : وزارة الصحة ممثلة بمعالي وزير الصحة المشار اليه فيما بعد الوزارة.
بين الثاني : مستشفى الجامعة الاردنية ممثلا برئيس الجامعة والمشار اليه فيما بعد المستشفى.
استنادا للمادة الثالثة من (قانون ضم مستشفى عمان الكبير الى الجامعة الاردنية) رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٥ والتي تنص
على: تخمس حكومة المملكة الاردنية الهاشمية منحة من الخزينة لا تقل عن ٦٠٪ من موازنة مستشفى الجامعة الاردنية
لوزير الرعاية الطبية بالاتفاق والتعاون مع وزارة الصحة . وعطفا على ما جاء في المادة ٦ فقرة (أ) من نظام
المالية في مستشفى عمان الكبير رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ فقد تم الاتفاق بين الفريقين على ما يلي :-

١- ان ما يخص المستشفى من الخزينة هو مقابل الرعاية الطبية التي سيقدمها المستشفى للوزارة ضمن شروط
هذه الاتفاقية وان المبلغ المخصص من الخزينة غير قابل للتخفيض لمصلحة المستشفى وان الوزارة تتحمل اي
زيادة في التكاليف تزيد عن المبلغ المخصص نتيجة تنفيذ هذه الاتفاقية .

٢- لتوفير لتقديم الرعاية الطبية من المستشفى ولتنظيم العلاقة بين المستشفى والوزارة لغايات هذه الاتفاقية
فقد اتفق على القواعد التالية لتشمل نفقات المرضى المشمولين بالتأمين الصحي لموظفي الدولة او المحولين
من الوزارة .

١- الموظفون والمتقاعون المشمولون بنظام التأمين الصحي :

- ١ - يستوفي المستشفى من المشترك اذا كان غير محول من الوزارة ٥٠٪ من تكاليف الاقامة والمعالجة
والمعاينة و ٣٠٪ اذا كان محولا من الوزارة . وتحمل الوزارة باقي التكاليف .
- ٢ - يستوفي المستشفى من المنتفع ٦٠٪ من تكاليف الاقامة والمعالجة والمعاينة بدون تحويل و ٥٠٪
اذا كان محولا من الوزارة وتحمل للوزارة الباقي .
- ٣ - تحدد الوزارة درجة اقامة المريض في نموذج التحويل ويجوز للمريض تغيير الدرجة المحددة
لاقامته على ان يتحمل فرق التكاليف كاملة ويسددها مباشرة للمستشفى .

ب- غير القادرين المحولين من الوزارة :

- ١ - يستوفي المستشفى من المرضى غير القادرين والمحولين بموجب كسب من الوزارة ١٠٪ من
تكاليف الاقامة والمعالجة والمعاينة وتحمل الوزارة الباقي على ان تكون في الدرجة الثالثة .
- ٢ - تحدد درجة اقامة المريض بالدرجة الثالثة فقط ولا يشمل اي اعفاء اذا رغب بتغيير درجة
اقامته اذ يتحمل كافة التكاليف .

هكذا من الأشهر

ج - تغيير درجة الإقامة :

لا يتحمل المريض فرق تكاليف درجة الإقامة إذا كان ذلك بناء على رأي - الطبيب المعالج لمتعضيات
المعالجة ويحاسب على الدرجة التي طلب دخوله فيها .

ثالثا : ان التزام الوزارة بالتكاليف المترتبة عليها بهذه الاتفاقية مقيد بان المريض يحول أصلا منها او يحصل على
التحويل للمستشفى أثناء فترة اقامته فيه .

رابعا : تتحمل وزارة الصحة كليا او جزئيا تكاليف اي مريض اذا جرى ادخاله للمستشفى بناء على كتاب خطي
من وزير الصحة مشتملا الالتزام الوزارة على ان يكون في الدرجة الثالثة .

خامسا : المبالغ التي يستوفىها المستشفى من المرضى أثناء فترة المرض والإقامة لا ترد للمريض بعد خروجه من المستشفى
سواء حصل على كتاب اعفاء من الوزارة او لأي سبب اخر .

سادسا : لا تسري هذه الاتفاقية على مرضى الحوادث القضائية ويتحمل المصاب كامل التكاليف والنفقات .

سابعا : أ - تشمل هذه الاتفاقية تكاليف المعالجة والفحوصات والعلاج للموظفين ومنتفعيهم في العيادات الخارجية
وفقا للنسب الواردة في الفقرة (أ) من المادة الثانية .

ب - لا تشمل هذه الاتفاقية تكاليف المعالجة والفحوصات والعلاج في العيادات الخارجية للمرضى غير
المذكورين في الفقرة (أ) السابقة .

ثامنا : يتخذ الفريقان الترتيبات المالية اللازمة لتسديد ما يترتب على الوزارة من رصيد زيادة عما خصص للمستشفى
من الخزينة .

تاسعا : تنظم الوزارة نماذج خاصة لحالة كل مريض مشمول بهذه الاتفاقية ولا يجوز استعمال غير هذا النموذج .

عاشرا : يحدد وزير الصحة بتعليمات خاصة الجهات المحولة بتحويل المرضى للمستشفى وطريقة تحديد درجة
إقامة المريض .

حادي عشر : تنطبق على مرافق المريض نفس الشروط الواردة في هذه الاتفاقية على المريض شريطة ان يكون ذلك
بطلب من الطبيب المعالج في المستشفى .

ثاني عشر : على المستشفى تزويد وزارة الصحة بنسخة من فواتير نفقات معالجة كل شخص مشمول بهذه الاتفاقية
وتزويدها بكشف شهري بالنفقات المترتبة عليها وفقا لاحكام هذه الاتفاقية .

« وعليه تم التوقيع »

فريق ثاني

د. إسحق فرحان
رئيس الجامعة الاردنية

١٩٧٧/٥/٢٢

فريق اول

عبد الرؤوف الروابدة
وزير الصحة بالوكالة

امر دفاع

صادر عن وزير للصناعة والتجارة

بالاستناد الى احكام الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٣٩ واستنادا للصلاحيحة
التي يوجب المادة (١٢) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٦ ويوجب احكام المادة الخامسة منه اقرار تحديد
للمسجرات المحلية للاكيت الواحد سعة ٢٠ سيجارة كما يلي : -

كامل	١٠٥ فلسات
رم اكسترا	١٢٥ فلسا
جولد ستار	١٣٠
لبلدلفيا ٨٠ ملم	١٤٥
لبلدلفيا ٨٥ ملم	١٤٥
لبلدلفيا ١٠٠ ملم	١٧٠
جولد ستار حادي	١٣٠
لسم	١٤٥
سيد حادي	٩٥
سيد فلتر	٩٥
رم حادي	١١٠ فلسات
سهر	٦٥ فلسا
لؤلؤ	٦٥
هيرا	٩٥
مخصوصي	١٣٥

١- ينشر هذا الامر ساري المفعول اعتبارا من تاريخ ١٩٧٧/٦/١١ :

٢- كل من يخالف هذا الامر يرضى نفسه للمقررات المنصوص عليها بقانون الدفاع :

وزير الصناعة والتجارة
محمد الدين الدجاني

لما
ل
مع
نبر

كل هذا من الأول